

# تأثير النمو السكاني في التنمية الاقتصادية في السودان

باحثة

د. فيحاء حسن حسين زكريا

كلية الاقتصاد - جامعة الزعيم الأزهري

د. تاج السر علي أحمد المتكسي

## مستخلص

تناولت الدراسة تأثير النمو السكاني في التنمية الاقتصادية، تمثلت مشكلة البحث في أن مشكلة زيادة النمو السكانية، ليست مشكلة تنموية حقيقية؛ لأنها ناجمة عن أسباب أخرى، وهي مشكلة مزيفة أوجدتها بشكل طوعي المنظمات والوكالات التابعة للدول المهيمنة؛ لإبقاء الدول النامية على تخلفها، ولكن يمكن أن تكون الزيادة السكانية عاملاً ذا تأثير سالب في المسيرة التنموية، إذا ما استطاعت عملية الإنتاج في المجتمع، استيعاب الزيادة السكانية، وتأمين مقدرات مشاركتها في دفع عجلة التنمية إلى الأمام، فمن الخطأ أن ننظر لهذه الزيادة على أنها عامل يؤدي إلى زيادة الطلب، وزيادة الأعباء على الموارد المتاحة، بل الأجدر أن ننظر إليها كعامل رئيس في زيادة قوة العمل وعملية الإنتاج. نبعت أهمية الدراسة من استيعاب الفائض من السكان، وتنظيم المسألة السكانية، من خلال تحقيق تنمية المجتمع؛ فالنجاح في تحقيق التنمية الاقتصادية لا يعتمد على الموارد الطبيعية الغنية، بقدر ما يعتمد على الكفاءة في تحفيز الشعب للمشاركة بجدية وفاعلية في عملية التنمية. تهدف الدراسة إلى بيان تأثير النمو السكاني في سوق العمل، وإسهامه في زيادة الإنتاج، وتخفيض معدلات البطالة. بيان تأثير النمو السكاني على الادخار والاستثمار، وبالتالي على انخفاض معدل النمو الاقتصادي والدخل الفردي. بيان تأثير النمو السكاني على الاستهلاك، وزيادة الطلب على السلع بنوعها الضروري والكمالي. اتبع الباحث المنهج التاريخي والمنهج الوصفي. خرجت الدراسة بعدد من النتائج أهمها: وجود تباين في توزيع القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي وسوء التوزيع الجغرافي وارتفاع معدلات البطالة وما تعكسه من آثار، ارتفاع الضغوط على الخدمات الاجتماعية خاصة التعليم والصحة والإسكان بالإضافة لاتساع حجم العاطلين عن العمل، كما قدمت الدراسة عدد من التوصيات أهمها: تفعيل ونشر الوعي لدى الأفراد والمؤسسات بضرورة الاهتمام بالعنصر البشري لتحقيق التنمية. التوفيق بين النمو السكاني والمقتضيات التنموية وذلك لعدم اختلال التوازن بينهم.

## Abstract:

The study dealt with the impact of population growth on economic development. The problem of research is that the population problem is not a real developmental problem because it is caused by other reasons. It is a false problem which was cre-

ated voluntarily by the organizations and agencies of the dominant countries to keep developing countries underdeveloped. Has a negative impact on the development process, if the production process in the community can absorb the population increase and ensure the ability to participate in pushing forward development, it is wrong to consider this increase as a factor that leads to increased demand and increase the burden on the marrows It is available worthwhile to look at them as a key factor in increasing the labor force and production process. The importance of research in absorbing the surplus of the population and organizing the population issue through achieving the development of society. Success in achieving economic development depends not only on rich natural resources, but also on efficiency in motivating its people to participate seriously and effectively in the development process. This research aims at showing the effect of population growth on the labor market and its contribution to increasing production and reducing unemployment rates. • The impact of population growth on savings and investment, and consequently on the low rate of economic growth and per capita income. The impact of population growth on consumption and increased demand for both types of goods necessary and perfect statement. Aptba historical research methodology and the descriptive approach. The results of the research were: a presence in the distribution of labor force by economic activity, poor geographic distribution, high unemployment rates and the effects of these pressures on the social services, especially education, health and housing, in addition to the large number of unemployed. : activating and spreading awareness among individuals and institutions need to take care of the human element for development. Reconciling population growth and development requirements so as not to the imbalance between them.

## مقدمة :

للتنمية تأثير كبير على النمو السكاني وذلك من خلال ما تحدته من تغيير في معدلات الولادات والوفيات في المجتمع ولمعرفة هذا التأثير نقوم بقياس أحد المؤشرات التنموية الأساسية والاسترشاد به لنتمكن من معرفة تأثيره ، ومن هنا جاء السؤال الأساسي الذي نحاول الاجابة عليه في هذه الدراسة :

هل النمو السكاني يشكل عقبة في طريق التنمية؟ وكي نجيب على هذا السؤال لابد من بيان تأثير النمو السكاني على سوق العمل وإسهامه في زيادة الإنتاج وتخفيض معدلات البطالة ، وبيان أثر النمو السكاني على الادخار والاستثمار وبالتالي على انخفاض معدل النمو الاقتصادي والدخل الفردي ، بيان أثر النمو السكاني على الاستهلاك وزيادة الطلب على السلع بنوعها الضروري والكمالي.

كما تجدر الاشارة إلى أن هناك علاقة بين تخلف بلدان العالم الثالث والنمو السكاني ، وأن مشكلة السكان تكمن في أعدادهم المتزايدة. هذه المشاكل مرهونة بتخفيض هذه الأعداد.

كما أن هناك جذور أخرى ، تكون بعيدة عن الجانب السكاني.

## التنمية الاقتصادية مفهومها ، أهدافها ، أبعادها وأشكالها:

ندرك جيداً أن التنمية الاقتصادية أصبحت من أهم المتطلبات في أي دولة تسعى إلى تحقيق نموًا وازدهاراً، لذا نشأ الفكر الاقتصادي المتعلق بالتنمية في المراحل الأولى للرأسمالية الصناعية التي أوجدت فوارق كبيرة بين القطاعات الأولية ( الزراعة الاستخراجية، الحرفية) المعتمدة على المهارات الفردية بين الصناعات التحويلية، وقد كانت كل المفاهيم التي وردت الى الاقتصاديين نابعة من تلك المفاهيم التي حددها أو أوجدها العالم الاقتصادي (التقدم الاستعماري) الذي رأى مدى تخلف الشعوب الأخرى ، فأصبح ينظر إلى واقعها بأنه واقع متخلف . فولدت كلمة التنمية من رحم كلمة التخلف . وكان والدها الاستعمار . والمستعمر الذي نهب ثروات وموارد الدول المستعمرة ، وزرع الجوع والفقر وثقافته . كانت ثمرة غرسه هذا التخلف الذي ظهر في خمسينيات القرن الماضي ، عندما خرج من أغلب مستعمراته ، وتركها بيئة خصبة لإنبات الجوع والفقر.

إن التنمية مسؤولية المجتمع كله من صناع القرار إلى المواطنين كل في موقعه ، وإن دفع عملية التنمية في البلدان النامية ، بما فيها مجتمعاتنا العربية ، تتطلب تفعيل كل الطاقات المحلية، ضمن استراتيجية تنموية شاملة ، توسع خيارات الناس وقدراتهم ، وترتكز على مبدأ المشاركة الفعلية في القرار، والتنفيذ والتقييم<sup>(1)</sup>.

لقد نشأت فكرة التنمية بصفة عامة في الفكر الحديث من المقارنة بين خصائص الدول المتقدمة، والدول المتخلفة، ذلك عن طريق رصد الظواهر الاقتصادية والاجتماعية ، في بيان البلاد المتقدمة. وأعتبرت تلك الظواهر أمودجاً للتقدم، ثم صُنفت الدول والمجتمعات في العالم إلى دول متقدمة ، أو متخلفة ، وخففت الكلمة إلى كلمة نامية . ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية أصبحت التنمية علما له أسسه النظرية، ووسائله التنظيمية<sup>(2)</sup>، وقد استهدفت هذه الدول تحقيق مستويات معيشية أفضل لمواطنيها ؛ حيث قامت بتنفيذ عديد الإصلاحات الداخلية لدعم عمليات الإنماء فيها وقد تزايد هذا الاتجاه بتزايد إدراك الشعوب في الدول التي نسميها أحيانا النامية ، وأحيانا المتخلفة؛ بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية،

السائدة فيها ، ولتحقيق معدلات سريعة للتنمية بدأت هذه الدول تؤكد إصرارها على التخلص من هذه الأوضاع، وعلى الخروج من الحلقة المفرغة للتخلف، أو الفقر التي تدور في فلكها كي تصل الى مستويات من المعيشة تقارب التي تسود البلدان المتقدمة في العالم.<sup>(3)</sup>

**تُعرف التنمية الاقتصادية:** بأنها التغيير في البنيان الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ويشمل جميع أفراد المجتمع.<sup>(4)</sup> وتعرف بأنها تنشيط الاقتصاد القومي وتحويله من حالة الركود والبنيان إلى مرحلة الحركة والديناميكية عن طريق زيادة القدرة للاقتصاد القومي لتحقيق زيادة سنوية في إجمالي الناتج القومي بمعدل يتراوح بين 3% إلى 7%.<sup>(5)</sup> وبرز علم التنمية في بداية علم الاقتصاد حيث، أُستخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من المتغيرات الجذرية في مجتمع معين وذلك بهدف اكساب المجتمع القدرة على التطور الذاتي والمستمر، والتكيف مع الحاجات الأساسية، والرغبات التي يريد إشباعها، ذلك بالاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتوفرة، وكلمة تنمية تشمل كل جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية، والثقافية والأمنية .

ويعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم في القرن العشرين، حيث أُطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية، وسياسية متماسكة فيما يسمى بعملية التنمية، ويشير المفهوم لهذا التحول بعد الاستقلال في الستينيات من هذا القرن، في آسيا وأفريقيا بصورة جلية. وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى، مثل: التخطيط والإنتاج والتقدم. ويرى الباحث أن التنمية الاقتصادية هي الرفاهية الكاملة للمجتمع، والوطن، للوصول إلى شمولية التنمية الشاملة، وقد برز مفهوم التنمية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني البارز آدم سميث في الربع الأخير من القرن الثامن عشر، وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء.

المصطلحان اللذان استخدما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كان التقدم المادي والتقدم الاقتصادي.<sup>(6)</sup> حتى أنه عندما ثارت مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت المصطلحات هي التحديث والتصنيع وقد برز مفهوم التنمية بداية في علم الاقتصاد حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف اكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفرادها بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الاساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال ثم انتقل مفهوم التنمية الى حقل السياسة منذ ستينات القرن العشرين حيث ظهر كحقل منفرد ويهتم بتطوير البلدان غير الأوروبية تجاه الديمقراطية، وتعرف التنمية السياسية بأنها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية، ويقصد بمستوى الدول الصناعية إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الأوروبية، تحقق النمو الاقتصادي، والمشاركة الانتخابية، والمنافسة السياسية، وترسيخ مفاهيم الوطنية.

يلاحظ أن مجموعة المفاهيم الفرعية المنبثق عن التنمية تركز على مسلمات .

## أبعاد التنمية الاقتصادية وتشمل:

البعد المادي الاقتصادي: يتضمن التأكيد على مفاهيم النمو الحديث والتصنيع.  
البعد الاجتماعي الإنساني للتنمية ويتضمن اجتثاث الفقر وإشباع الحاجات الأساسية للغالبية من السكان والتوزيع الأكثر عدالة للدخل.

البعد السياسي ويتضمن مفاهيم التحرر من التبعية والاستغلال الاقتصادي.  
البعد الدولي للتنمية ويتضمن مفهوم التعاون الدولي وإقامة علاقة بالتنمية في إطار المنظمات والاتفاقيات والنظام العالمي والتكامل الإقليمي.

البعد الجديد للتنمية والذي ينظر الى التنمية الاقتصادية بأنها مشروعاً للنهضة الحضارية.<sup>7</sup> إن عملية التكاملية بين الأبعاد كافة . لها مدلولات اقتصادية على مستوى التنمية، فالبعد المادي في مفاهيم النمو الحديث والتصنيع يؤكد على الدور التنموي لهم ، كما أن البعد الاجتماعي الإنساني للتنمية بإشباع الحاجات في ظل الأزمات العالمية التي تهدد المناطق السكانية كافة ، في قوت يومهم وسد رمقهم يدل على أنه المكمل للبعد المادي، وإذا ما نظرنا للوضع القائم من استقرار سياسي وأمني، وفهم المدلولات التنموية يؤكد على أن فهم الواجب تجاه المجتمع واقتصاد الدولة من قبل المسؤولين، وأن عقد اتفاقيات مع الدول كافة؛ لأجل المصلحة العامة ولأجل فتح الأسواق التجارية تساهم في نهضة حقيقية للدول النامية والمتقدمة.

## أشكال التنمية:

التنمية المستدامة : هي تصور تنموي شامل يعتمد على تقوية مختلف المجالات المجتمعية بما فيها الاقتصادية والبيئية فهي استثمار لكل الموارد من أجل الإنسان.

التنمية التشاركية تأسس هذه التنمية على المقاربة التشاركية، ذلك أن المبدأ المركزي في هذه التنمية مرتبط بتوفر المناخ الديمقراطي والدور الفاعل للمنظمات المحلية، وحياد الإدارة، واحترام الحقوق الفردية.  
التنمية الفلاحية: هي رفع من مستوى المحاصيل عن طريق تطوير الإنتاجية واستثمار الأراضي بشكل جيد.

## التنمية الفردية :

هي نوع من أنواع التحول الإيجابي والمستمر في رحاب المجتمع القروي ، ذلك لفائدة الإنسان، وتختلف الفعاليات الفلاحية التي تتم داخل الوسط القروي ، منها تنمية التشغيل بارتقاء مجموع مكونات البيئة الفلاحية.

## التنمية المندمجة :

هي تنمية منطقية وعقلانية ، تهدف إلى تحقيق النمو الشامل، لمختلف العناصر المترابطة في المشروع التنموي ؛ ولهذا فالتنمية المندمجة تقطع مع المقاربة القطاعية لأنها تمثل مجال اشتغالها وتدخل مجموعاً كلياً متفاعلاً.<sup>8</sup>

## أهمية التنمية الاقتصادية:

تحقيق مستويات من المعيشة داخل المجتمع ، ترفع باستمرار من المرحلة الخالية من العوز والفقر وعدم العدالة في توزيع الدخل والتحسين المستمر في مستوى العمالة والتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية.

ارتفاع شعور الفرد والجماعة حيال الكرامة واحترام النفس وعزتها، عن طريق النمو الاقتصادي الذي يخلقه المجتمع نفسه.

توسيع دائرة الاختيار الإنساني وتحرير المواطنين من التبعية الخارجية والخنوع الداخلي لأناس آخرين ومؤسسات.<sup>9</sup>

إن التخلف الثقافي الاجتماعي الأمني السياسي كان مرحلة سابقة بفعل العوامل الخارجية موضوعه (الاستعمار) ولقد استطاع الاستعمار أن يحتل تلك الشعوب؛ لأنها كانت تعزز ضعفها وانحلالها، بمعنى أنها ساعدت و مهدت لهذا المستعمر الغربي أن ينهب ثرواتها بسبب التخلف وعدم التنمية، وهو الذي شجع المستعمر في مرحلة تاريخية سابقة، أن يستغل موارد تلك الشعوب، وأن يجعل عملية التخلف في مرحلة تاريخية معينة إلى حالة اجتماعية مزمنة، ولكي تتحقق التنمية لا بد من وضع أهداف جوهرية نستطيع بها رسم خريطة للمستقبل واضحة.

### أهداف التنمية الاقتصادية:

رفع المستوى المعيشي: ويعنى القدرة على تلبية الحاجات الضرورية، بما يشمل الطعام والمأوى والصحة والأمن، وهي في مجملها الاحتياجات الأساسية لاستمرارية الحياة لجميع البشر<sup>(10)</sup>.

ضمان مستوى مقبول من الأجور: يعد العمال في المؤسسات الاقتصادية، أو في الخدماتية من بين المستفيدين الأوائل من نشاطها، حيث يتقاضون أجور مقابل عملهم وجهودهم المقدمة، والأجر بالنسبة للموظف هو مورد لتلبية احتياجاته اليومية.

### الأهداف التكنولوجية:

نجد عند بعضهم مصلحة خاصة، مثلاً بالبحث والتطوير، وذلك من أجل تطوير الوسائل والطرق الإنتاجية علمياً، مما يؤدي إلى التأثير في الإنتاج، ورفع مردود الإنتاج فيها.

توفير الخدمات الاجتماعية: مثل الصحة والتأمين ضد الحوادث، و التقاعد، إضافة إلى توفير المرافق العامة والنقل، والتعليم.

التدريب والتكوين: قد يستفيد العمال من التدريب والتكوين داخل المؤسسات وذلك بغرض تمكينهم من استعمال وسائل الإنتاج المتطورة، بشكل يسمح باستعمال واستغلال الفرص، والكفاءات المتاحة استغلالاً أمثل.

### الأهداف الثقافية:

تتمثل في الانفتاح الثقافي وتحقيق الحد الأدنى من التناقضات الثقافية من خلال اختلاط مختلف شرائح المجتمع.<sup>(11)</sup>

### مقومات ومعيقات التنمية الاقتصادية:

#### مقومات للتنمية الاقتصادية:

إن عملية التنمية الاقتصادية هي عملية نقل الاقتصاد القومي من حالة التخلف إلى حالة التقدم، بمعنى نقله من حالة الوضع الاجتماعي الراهن المتخلف، الى الوضع الاجتماعي المتقدم، وهذا يقتضي تغييراً جذرياً في أساليب الإنتاج المستخدم، أو في البنية الثقافية السائد.

لقد أجمع المفكرون والكتاب الاقتصاديون على أن عملية النقل من حالة إلى حالة يقاس بعدة مؤشرات منها:

مؤشر متوسط دخل الفرد: كلما ارتفع المؤشر دل ذلك على أن الاقتصاد متقدم أو في حالة تقدم والعكس صحيح ، لكن هذا ليس كافياً لأن المؤشر يعكس المظهر الخارجي لا الكمي لعملية التنمية، لذا لا بد أن يصاحبه تغيير كيمي، وهو تقدم أساليب الإنتاج المستخدم، ويرتبط بتخلف أساليب الإنتاج خصائص أساسية يعبر عنها بـ الاختلالات الهيكلية<sup>(12)</sup>.

### التعليم:

التعليم ينبع من حاجة المجتمع لما يتلقاه الفرد من تعليم ، والذي بدوره يفهم ما تعلمه ويضيفه إلى المجتمع ، بصورة متطورة ، وتصبح دليل ومؤشر. من ذلك وجدنا دولة اليابان لها موارد أولية زراعية ، بالإضافة إلى أنها خرجت من الحرب العالمية الثانية مهزومة عسكرياً ، وحُوصرت اقتصادياً، وعلى الرغم من ذلك ، في أقل من عقدين من الزمان، حققت تنمية اقتصادية ، استطاعت بها أن تنافس الدول المتقدمة التي هزمتها عسكرياً، وصارت تُحسب مع الدول المتقدمة ؛ هذا يدل على أن الفرد وتفاعله مع الجماعة، هو الذي أنتج العلماء ، إذا البنية التحتية لأي نهضة شاملة قوامها العلماء، كذلك تجربة العراق في التنمية، وُجد في العراق ما لا يقل عن خمسة آلاف عالم ، في مختلف المجالات، هذا كان السبب المباشر لاحتلال الغاشم الذي دمر العراق وقتل العلماء وشردهم . ليست أسلحة الدمار الشامل التي لا يملكها العراق ، إنما أسلحته المزعومة كانت في وجود هؤلاء العلماء ،الذين قادوا العراق في أقل من خمس عشرة سنة وجعلوه يخرج من دائرة الدول النامية ، إلى رحاب أوسع ، بل كان على أعتاب أن يصنف مع الدول المتقدمة .

### 3.الزراعة:

الزراعة قاعدة صلبة تسود فيها العلاقات المتكافئة بين أدوات ووسائل العمل الزراعي. أهمية القطاع الزراعي تكمن في أن يحدد معدل النمو الاقتصادي على مستوى الاقتصاد القومي ككل ، كذلك هو القطاع الأوحده الذي يستطيع أن يعمل فيه الفرد المؤهل وغير المؤهل ، الفرد الأمي ، والمتعلم . كذلك لأنه القطاع الأوحده الذي يحقق تراكم رأسمالي، وبالتالي يستطيع خلق قاعدة صناعية أولية معتمدة على الزراعة، ومن مقومات التنمية كذلك قاعدة التصنيع لان نجاح التنمية الاقتصادية تتوقف على القدرة على تصحيح الخلل الهيكلية السائد ، ويعتبر التصنيع الوسيلة الأساسية لتصحيح هذه الاختلالات<sup>(13)</sup>

### معيقات التنمية الاقتصادية:

الجوع والفقر: ليس عدم التنمية هي التي تولد الجوع والفقر، إنما الجوع والفقر هما اللذان يعطلان عملية التنمية ، أي أن الإنسان الحر هو الذي يقود عملية التنمية، فحرية الإنسان المقصود بها أن يتحرر من رواسب الماضي، من العادات والتقاليد والمفاهيم الموروثة ، وأن يتحرر من التبعية للأجنبي ، والنظر إليه بانبهار وتقديس وبأنه متقدم ولا يستطيع اللحاق به فعندئذ يستطيع الفرد أن ينمي مواهبه وقدراته الذهنية، فيتقدم وذلك عن طريق التفاعل مع الواقع ليفيده ومع الأجنبي لتحديد مكانه ولكن هذا لا يأتي إلا عندما تكون السلطة الحاكمة حرة ،نابعة من الطبقة ذات المصلحة العليا في التغيير والتقدم؛ لأن الدولة هي التي تستطيع بسياساتها فتح مراكز تأهيل وتدريب العاملين في القطاعات الاقتصادية المختلفة ، وعلى

هذا الأساس يصبح عدم توفر هذه المراكز وضعف وتأهيل وتدريب العاملين واحد من معوقات التنمية . اعتماد الدولة والفرد على المنتجات الموروثة دون تغيير يذكر وربما كانت هذه المنتجات في مدة زمنية سابقة عبارة عن تنمية لمرحلة أولية سابقة لها ، لكن ظلت كما هي دون تغيير وأغلب هذه الموارد تعتمد على الطبيعة دون بذل جهد من الفرد وهنا يكمن دور الدولة في توعية المواطنين بالأهمية الاقتصادية وتنمية المجتمعات المحلية والريفية وتوفير فرص عمل لاستيعاب وامتصاص جزء من البطالة 3.ارتفاع أسعار السلع الضرورية للحياة مثل ارتفاع السكر بالنسبة للسلع الغذائية وارتفاع العلاج للصحة وارتفاع سلعتي الاسمنت والحديد بالنسبة لمواد البناء والسكن، عندما يكون سعر الاسمنت والحديد في حدود وإمكانيات أقل طبقة من ناحية الدخل فإنها لن تلجأ إلى بناء مسكن من المواد الطبيعية.

### الديون الخارجية:

القروض ذات الفوائد المرتفعة عائق للتنمية وليس محفزاً لها إن التنمية عملية طويلة الأجل ودائمة بالذات إذا كان الاقتصاد حقق مرحلة النمو الذاتي وأصبح ينطلق بمعدلات معروفة فانه يتطلب فتح أسواق جديدة وتوسيع الأسواق القائمة، وفتح الاسواق يتطلب توسعة إنتاجية ومواكبة تطورات وتقلبات الأسواق فمهما كانت قوة وتقدم الاقتصاد فإنه لا يستطيع أن يكون مغلق مكتف ذاتياً فلا بد من تفاعله مع العوامل الداخلية والخارجية للأسواق الخارجية.

**الحصار الاقتصادي** والذي يعتبر سلاحاً من أسلحة القتال التي تؤدي بحياة الملايين من البشر ببطء شديد بالرغم من انه يوجد تجاه أنظمة مارقة عن خط ما يسمى بالنظام العالمي الجديد إلا أنه لا يصيب إلا الشعوب بالدرجة الاساس فانه يضع النظام المارق القائم بين مطرقة الحصار وسندان الشعوب فإما يتغير النظام بواسطة الشعب أو الرضوخ لسياسته الإمبريالية العالمية ويكون هذا السلاح أكثر فاعلية إذ كان اقتصاد الدولة مرتبط ارتباطاً كبيراً بدول العالم الخارجي لأنه يحجب عنها الأسواق الخارجية ويمنع استيراد التكنولوجيا وقطع غيار قطع المصانع والآلات المستوردة<sup>(14)</sup>.

### الهجرة من الأرياف إلى المدن:

الهجرة وانتقال الناس كأفراد وجماعة بصورة دائمة أو مؤقتة من مكان إلى اخر داخل الحدود السياسية للبلد الواحد ومن بلد إلى آخر ظاهرة حدثت ومازالت تحدث في كل مكان وزمان وهذه الظاهرة تغيرت في حجمها واتجاهاتها وإمما ظاهرها وطبيعتها وأساليبها ودوافعها وآثارها من وقت لآخر ومن مكان لآخر وتعد الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر العامل الرئيسي الكامن وراء عملية النمو في الحضر وربما يفوق تأثيرها في بعض المدن النمو الحاصل بفعل الزيادة الطبيعية .

ان الهجرة من المستقرات الريفية إلى الحضر هو الاتجاه السائد في معظم الدول النامية عامة والدول العربية خاصة وتعد الهجرة الداخلية أكثر صعوبة في القياس من الهجرة الخارجية<sup>(15)</sup>.

وتعد الهجرة من الريف إلى المدن من أهم العوامل تضخم المدن ، خاصة في النصف الثاني من القرن العشرين ،ومازال هذا الدور مستمرا حيث يشهد الريف نزوحاً مستمراً وقويا من الأرياف إلى المدن<sup>(16)</sup>. إن هذه الهجرة تدن يترك الريفون الأرض هرباً من شظف الحياة وأعبائها في الدين وتوقعها الحياة افضل المدينة الأمر الذي ينتج عنه استمرار نزوح الريف من سكانه وتضخم هجوم المدن شكل ينتج عنه

مشاكل اقتصادية واجتماعية وعمرانية يصعب حلها في كثير من الأحيان وتأخذ كثيراً من الجهد والوقت ولم التغلب عليها<sup>(17)</sup>. وهذه الهجرة ما هي إلا انعكاس التنمية غير المتوازنة التي ساهمت في إعادة توزيع المواد لصالح المراكز الحضرية على حساب المستقرات الريفية وهذا الاحتلال أدى احتلال في التوزيع الجغرافي للسكان صالح الحضرة على حساب الريف<sup>18</sup>.

الأرقام تشير الى انه هذه الهجرة على ضخامتها واتساعها بين سكان الريفين عام 1947 كانوا 75% من مجموع سكان العراق ما أصبح بعد أقل من 10 سنوات ليصبح 48% ثم هبط إلى 36/3 % عام 1977<sup>(19)</sup>. إن هجرة سكان الأرياف إلى المدن ظاهرة عالمية لا تقتصر على بلد واحد أو قارة أخرى ، لكنها تختلف من مكان الى اخر، من حيث نسبة المهاجرين وتأثيرهم المتباين على المناطق الريفية والمناطق الحضرية فقد تكون الهجرة الأيدي العاملة من الأرياف إلى المناطق الصناعية لها تأثير إيجابي في اقتصاد بعض الدول اذا استخدمت الماكينة الزراعية على نطاق واسع بحيث تكون الفرصة المؤاتية للاستفادة من الأيدي العاملة الريفية في المجال الصناعي بعد تدريبهم التدريب الكافي .

لكن الخطورة تكمن في بعض الدول التي تعاني من تباين كبير في معظم النواحي الاقتصادية الاجتماعية الثقافية ، ولا سيما معظم الدول النامية . وهناك ملاحظة نشير إليها أن الهجرة لا تعني دائماً من ريف إلى ريف آخر أو من قرية الى قرية أخرى<sup>(20)</sup> .

أسباب الهجرة من الريف إلى المدن:

لا يمكن إرجاع عامل الهجرة من الريف إلى المدن الى سبب واحد بل هناك عدة عوامل بعضها اقتصادية ، وأخرى اجتماعية ، ونفسية . بجانب عوامل أخرى ، يمكن تقسيمها على النحو الآتي:

### العوامل الاقتصادية:

هي مجموعة من العوامل المتعلقة بالجانب الاقتصادي في البلد من حيث المواد المتاحة المستقرة وتوزيعها الجغرافي في مناطق المجتمع وتشمل هذه العوامل:

#### نظام ملكية الأرض:

إن امتلاك أشخاص معدودين مساحات واسعة من الأراضي، يضعف ارتباط الفلاح بالأرض؛ حيث أن الجهود تذهب إلى مالك الأرض، أو إلى الإقطاعي الذي يكون أحياناً غائباً، يسكن المدينة؛ مما أدى إلى تردي العلاقة بين الفلاح مالك الأرض، بالتالي تنخفض إنتاجية الأرض وتناقص ، تكون النتيجة الطبيعية هي هجرة هؤلاء الفلاحين إلى حيث تتوفر مجالات عمل أفضل<sup>(21)</sup>.

ففي العراق مثلاً كان النظام السائد أن 2% من المالكين يمتلكون 68% من مجموع الأراضي الزراعية بينما يمتلك 1/68% من المزارعين إلى 5/10% من مجموع الأراضي الزراعية على الرغم من صدور القانون رقم 30 لسنة 1958<sup>(22)</sup> .

### انخفاض مستوى المعيشة في الريف:

من أبرز سمات النشاط الزراعي خاصة في الدول النامية هو عدم الاهتمام بالأراضي والأساليب الوسائل العلمية المتطورة في الزراعة وانخفاض ربح الأرض نتيجة لذلك مما أدى إلى انخفاض من الدخل

والمستوى المعيشي للعاملين في الزراعة بالمقارنة مع العاملين في المدينة ففي العراق لم يرتفع المستوى المعاشي 0 من 30 دينار في السنة عام 1958 أن هذا الدخل المنخفض أدى بأكثر من المزارعين إلى الهجرة سعياً وراء الدخل أفضل ومستوى معيشي أفضل<sup>(23)</sup>.

### فرص العمل:

إن انخفاض إنتاجية الأرض يؤدي إلى البطالة ، ويؤدي كذلك إلى الهجرة ، ولا سيما هجرة الشباب. كما أن وجود فرص عمل في المدن وخاصة بعد الثورة الصناعية وارتفاع المستوى المعيشي فيها، و نموها بسرعة أفضل من المناطق الريفية، والأجور مرتفعة فيها، وتوفير الخدمات ، هي كلها محفزات للهجرة.<sup>(24)</sup>

### العوامل الديمغرافية :

تكون الزيادة الطبيعية أعلى في هذه المناطق الريفية ، مقارنة بالمدن؛ وذلك لأن سكان الأرياف يميلو إلى زيادة نسلمهم، وهم مرتبطون بعوامل اقتصادية وأخرى اجتماعية وما يترتب على هذه الزيادة لجوئهم إلى الهجرة ، والذهاب إلى المدن لأن هذه الزيادة لا تتناسب مع الأراضي الزراعية وطرق استغلالها ، مما يؤدي إلى حدوث البطالة وبالتالي الهجرة كما أن العادات والعلاقات والمكانة الاجتماعية لها دور في عملية الهجرة . وربما تحدث الهجرة بسبب حالات الزواج من أشخاص ينتمون إلى المناطق أخرى ، في الهند مثلاً تقتضي التقاليد بأن تكون الزوجة من القرية أخرى غير قرية الزوج مما يؤدي إلى الهجرة

### العوامل الجغرافية وتشمل:

**مساحة القطر:** حيث المساحة الكبيرة توفر فرص أكبر للعمل تبعاً لتباين البيئات الجغرافية من المساحات الغرة كما في مصر الودانة والجزائر على عكس الدول الأخرى ، مثل البحرين وقطر والكويت، كما يكون للحواسر الطبيعية دور في عرقلة الهجرة كما هو في سويسرا والنرويج ويعد المناخ عاملاً مؤثراً على الهجرة الداخلية<sup>(25)</sup>.

### التباين الافوتوغرافي:

يكون علاقة بين حجم الهجرة وتشابه المكان في بعض الصفات، يميل المهاجر إلى المنطقة التي تشابه منطقتة الأصلية من حيث اللغة والدين والمذهب<sup>26</sup>.  
**المسافة:** تؤثر المسافة تأثيراً في حركة الهجرة واتجاهاتها حيث ان عامل المسافة يؤدي دوراً كبيراً في ذلك حيث يميل المهاجر الى المناطق القريبة من مكان سكنه الأصلي<sup>27</sup>.

### ظروف السكن والمعيشة:

إن رداءة الوحدات السكنية الريفية ونقصها ، عامل مهم من العوامل الاجتماعية الدافعة للهجرة، حيث تتألف مساكنهم من بيوت الشعر، وغيرها ، وهي غير صالحة للسكن وعلى الرغم من أن رداءة ظروف السكن التي فيها المهاجرون في المدن، فإنهم يفضلونها على ظروف السكن مثل الهجرة إلا أن هذا الحال بدأ يتغير بعد تطور المدن في الريف ، مثلما حدث في الريف العراقي .

### الخدمات :

إن نشأت المستوطنات الريفية فوق مساحات واسعة من الأراضي ،ورداءة طرق النقل ، وعدم توفرها في مناطق كبيرة من الريف، وعدم وجود تخطيط مسبق لتنمية الريف وتحديثه ، وعدم حصول

الريف على الحد الأدنى من الخدمات ومن متطلبات الحياة الحديثة ، خاصة في الدول النامية . و من هذه الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية ، الأمر الذي جعل الريفيون يتركون الريف إلى المدينة<sup>28</sup> .  
الاتحاق بالجيش والشرطة له تأثير في زيادة الهجرة وصلة القرابة وتهيئة الأجواء لهم، كما أن النزاعات العشائرية والقبلية أثر في هجرة القبيلة إلى منطقة أخرى ، بجانب انتشار الأمية في الريف، الأمر الذي جعل الريفيون غير قادرين على مواكبة التطور ومواكبة متطلبات الزراعة الحديثة من مهارة التعامل مع أحدث الأجهزة . إن الأمية تجعل الفلاح غير قادر على فهم الحاجة الماسة للنشاط الاقتصادي فتقل درجة التزامه الأمر الذي يجعله غير متمسك بالبقاء في الأرض<sup>(29)</sup> .

### التعليم:

يؤدي عدم الاهتمام بالتعليم في الريف وقلة المدارس إلى الهجرة في الريف إلى المدن وخاصة الشباب بحثاً عن الفرص أفضل للتعليم و لاكمال دراساتهم الجامعية ويؤدي هذا إلى الزواج من بنت المدينة ومن ثم الاستقرار فيها حيث يصعب عليها المدينة التأقلم مع حياة الريف الصعبة

### مشكلات الريف والصرف:

يتوافر المال اللازم للإنتاج الزراعي من ثلاثة مصادر هي الأمطار والأرياف والمياه الجوفية .  
إن قلة هذه المصادر أو عدم استغلالها الاستغلال الأمثل له آثار سلبية على عمليات الإنتاج الزراعي، وقد تكون في بعض الأحيان مدمرة كحدوث الفيضانات أو عدم سقوط الأمطار، كلها عوامل تؤثر سلباً على تناقص الإنتاج الزراعي مما يؤدي إلى الهجرة نحو المدن  
كذلك اكتشاف النفط حسن اقتصاد بعض الدول ، ولا سيما الدول الخليجية، وهو يعد من العوامل المساعدة في زيادة الهجرة .

### العوامل الاجتماعية وتقسيم:

### العلاقات الاجتماعية:

تعد المجتمعات الريفية الزراعية ذات أحول قبيلة تمارس المشاركة الجماعية في الإنتاج ، كما أن سيطرة شيوخ العشائر على أرض القبيلة أدى إلى تحلل الروابط القبلية والعادات الحسنة ، وحلت محلها الأنانية والجشع والسيطرة مما سمح للشيوخ بممارسة الإرهاب ، واستغلال للقانون العشائري الذي يسمح لهم بالسيطرة الكاملة على قبائلهم مما أدى إلى أن يتحول أفراد العشيرة إلى عمال زراعيين بين أيدي الإقطاعيين<sup>(30)</sup> .

### البطالة عائق للتنمية الاقتصادية:

تعد قضيتي البطالة والتضخم من أهم الظواهر الاقتصادية التي تواجه أي اقتصاد في العالم. مشكلتي التضخم والبطالة يعدان من المرتكزات الأساسية التي تقوم بتوجيه السياسات والبرامج الحكومية وتحاول الحكومة دائماً إتباع سياسات اقتصادية تهدف إلى تجنب هاتين المشكلتين وتقليل الأضرار الناجمة عنهما. وفي كثير من الأحيان تواجه حكومات الدول التي تعاني من التضخم أو البطالة عديد من المظاهرات والاحتجاجات المنددة بعدم معالجة الحكومة للبطالة أو التضخم.

## البطالة:

يمكن تعريف البطالة بأنها: التوقف الإجباري لجزء من القوة العاملة في الاقتصاد عن العمل مع وجود الرغبة والقدرة على العمل. والمقصود بالقوة العاملة هو عدد السكان القادرين والراغبين في العمل مع استبعاد الأطفال (دون الثامنة عشرة) والعجزة وكبار السن. وللحصول على معدل البطالة (Unemployment Rate) يتم استخدام المعادلة التالية:

معدل البطالة =

$$\text{عدد العاطلين عن العمل} \times 100 \div \text{إجمالي القوة العاملة}$$

أنواع البطالة:

للبطالة عديد من الأنواع منها:

**البطالة الاحتكاكية (Frictional Unemployment):**

وهي عبارة عن التوقف المؤقت عن العمل وذلك بسبب الانتقال من وظيفة لأخرى أو التوقف المؤقت للبحث عن وظيفة أخرى أو في سبيل الدراسة وهكذا.

**البطالة الهيكلية (Structural Unemployment):**

وهي البطالة الناجمة عن تحول الاقتصاد من طبيعة إنتاجية معينة إلى أخرى. فتحول الاقتصاد الكويتي مثلاً إلى اقتصاد نفطي أدى إلى فقدان الكثير من البحارة الكويتيون لوظائفهم البسيطة وبصورة شبه دائمة. إلا أن مثل هذا النوع من البطالة يمكن التغلب عليه عن طريق اكتساب المهارات الإنتاجية المطلوبة والتدريب على مستلزمات الطبيعة الإنتاجية الجديدة للاقتصاد.

**البطالة الدورية (Cyclical Unemployment):**

وهي البطالة الناجمة عن تقلب الطلب الكلي في الاقتصاد حيث يواجه الاقتصاد فترات من انخفاض الطلب الكلي مما يؤدي فقدان جزء من القوة العاملة لوظائفها وبالتالي ارتفاع نسبة البطالة في الاقتصاد. إلا أن هذه النسبة تبدأ بالانخفاض عندما يبدأ الطلب الكلي بالارتفاع مجدداً.

**البطالة الموسمية (Seasonal Unemployment):**

وهي البطالة الناجمة عن انخفاض الطلب الكلي في بعض القطاعات الاقتصادية (وليس الاقتصاد ككل). فقد تشهد بعض القطاعات الاقتصادية (كقطاع السياحة مثلاً أو الزراعة أو الصيد) فترات من الكساد مما يؤدي إلى فقدان العاملين في هذه القطاعات إلى وظائفهم مؤقتاً.

**البطالة الملقنة (Disguised Unemployment):**

لا يعني هذا النوع من البطالة وجود قوة عاملة عاطلة بل هي الحالة التي يمكن فيها الاستغناء عن حجم معين من العمالة دون التأثير على العملية الإنتاجية حيث يوجد هناك نوع من تكديس القوة العاملة في قطاع معين وغالباً ما تتقاضى هذه العمالة أجوراً أعلى من حجم مساهمتها في العملية الإنتاجية.

**البطالة السلوكية (Behavioral Unemployment):**

وهي البطالة الناجمة عن إجماع ورفض القوى العاملة عن المشاركة في العملية الإنتاجية والانخراط في وظائف معينة بسبب النظرة الاجتماعية لهذه الوظائف.

### البطالة المستوردة (Imported Unemployment):

وهي البطالة التي تواجه جزء من القوة العاملة المحلية في قطاع معين بسبب إنفراد أو إحلال العمالة غير المحلية في هذا القطاع. وقد يواجه الاقتصاد هذا النوع من البطالة في حال انخفاض الطلب على سلعة معينة مقابل ارتفاع الطلب على سلعة مستوردة.

### آثار البطالة:

تنجم عن البطالة آثار عديدة منها الآثار الاقتصادية والاجتماعية بل وحتى السياسية. فمن الآثار الاقتصادية الهدر الكبير في الموارد البشرية الإنتاجية غير المستغلة ونجد أيضاً انخفاض مستوى الدخل الشخصي وما يترتب على ذلك من انخفاض القوة الشرائية وانخفاض الإنفاق الاستهلاكي وانخفاض حجم الادخار وما قد ينتج عن ذلك من كساد وفائض في الناتج الكلي للاقتصاد. ومن جانب آخر، فإن البطالة أثاراً اجتماعية منها انخفاض التقدير الشخصي للعامل عن العمل وارتفاع معدلات الجريمة. أما من الجانب السياسي نجد المظاهرات التي يقوم بها العاطلون عن العمل وما يترتب على ذلك من محاولات حكومية لمعالجة الوضع.

بحسب آخر تقرير صدر من قبل مؤسسة التمويل الدولية التابعة لـ«البنك الدولي»، وصلت نسبة البطالة في المملكة العربية السعودية إلى 14% في الآونة الأخيرة. وعلى الرغم من ذلك، وصف اقتصاديون تأثير أزمة المال العالمية على البطالة في السعودية بالمحدود، مقارنة بالدول العالمية الأخرى، منوهين بأن السوق السعودية -كغيرها من الأسواق الأخرى- شهدت، وبفعل الكساد العالمي، تراجعاً ملحوظاً في أدائها، وجميع التخصصات، ما أدى إلى تأثر الأيدي العاملة فيها بشكل مباشر<sup>(31)</sup>.

### الخاتمة:

يعدّ النمو السكاني من أكثر العوامل التي تؤثر في النمو الاقتصادي، لكثير من الدول ولا سيما الدول النامية؛ لما تعاني منه هذه الدول من اقتصاد ضعيف . ولما كانت هذه الظاهرة عقبة لاقتصاد الدولة، كان لابد من وضع خطط لمعالجة مشكلة النمو السكاني، ومحاولة الوصول لتوازن بين النمو السكاني والاقتصادي. أثبتت معظم الدراسات الديموغرافية، والاقتصادية الحديثة، أنه لا يوجد نموذج واحد يصلح لأن يكون مقياس لفهم العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي لكل دول العالم ؛ لأن كل دولة لها ظروف مختلفة عن الأخرى، والنموذج الرياضي الذي يصلح للتطبيق في دولة قد يعجز عن تفسير هذه العلاقة في دولة أخرى. كذلك المتغيرات الضمنية التي تؤثر في هذه العلاقة كثيرة جداً وتختلف من دولة لأخرى ، مثل مستوى التعليم والصحة، وتوفر العمالة المؤهلة والمدربة، والاستقرار السياسي والاقتصادي. يعد تجنب آثار هذه المتغيرات الضمنية، في النموذج عند دراسة هذه العلاقة مستحياً.

هذا وبصفة عامة خلصت الدراسات الحديثة إلى أن الآثار المترتبة على الاقتصاد من النمو السكاني تختلف اختلافاً كبيراً بين الدول النامية، والبلدان التي تكون فيها مستويات التعليم مرتفعة، ويوجد فيها استثمار مرتفع في أنظمة النقل، والاتصالات الحديثة، واستقرار نسبي في النظام السياسي، والاقتصادي . تكون هذه الدول مجهزة تجهيزاً جيداً للتعامل مع النمو السكاني السريع، سواء أكانت مواردها الطبيعية محدودة أم لا. فعلى سبيل المثال: هنا بلدان أن ذات نمو سكاني مرتفع وتعداد سكاني عالٍ ، كما كان الحال في دول

جنوب شرق آسيا، ولكن هذه البلدان تميل أيضاً منذ فترة إلى أن تكون بلداناً يتباطأ فيها النمو السكاني، وهي ظاهرة طبيعية، طبقاً لما يحدث في كل دول العالم المتقدمة، حيث ترتبط زيادة دخل الفرد بانخفاض عدد المواليد للفرد.

أما في بعض البلدان النامية الأخرى، التي لا تتوفر فيها الظروف المشابهة لدول جنوب شرق آسيا، فقد كان النمو السكاني السريع معضلة ضخمة بالنسبة لاقتصادها، وجعل من الصعب عليها تطوير المهارات البشرية، والهيكل الإدارية اللازمة لاستغلال مواردها الطبيعية بالشكل الأمثل، ومن ناحية أخرى أدى هذا إلى زيادة نسبة الفقر. علاوة على ذلك أنه وفي دول نامية كثيرة من تلك التي تتسم بمعدلات مرتفعة من النمو السكاني، نتجت عنه أضرار بالغة، على مستوى الادخار، والاستثمار، وأصبح يتطلب النمو الاقتصادي فيها استثمارات تكميلية كبيرة، في الطرق، والخدمات العامة، والصرف، والبنية التحتية. ولذا كان الأفضل لهذه الدول أن تحافظ على النمو السكاني البطيء حتى تجتنب هذه الأضرار ويشعر المواطن فيها بعوائد التنمية. عليه فقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج المهمة، منها:

وجود تباين في توزيع القوى العاملة، حسب النشاط الاقتصادي، وسوء التوزيع الجغرافي، وارتفاع معدلات البطالة وما تعكسه من آثار. ارتفاع الضغوط على الخدمات الاجتماعية، خاصة التعليم، والصحة، والإسكان، بالإضافة لاتساع حجم العاطلين عن العمل.

غياب سياسة سكانية واضحة وفعالة، وعدم التنسيق بين السياسات التنموية والإسكانية. ارتفاع متوسط دخل الفرد في السودان من الناتج المحلي الإجمالي قد تضاعف، ورغم ذلك نجد أن هذا المتوسط في دخل الفرد في السودان أقل من دخل الفرد في معظم الدول العربية. هناك تحسن واضح في العمر المتوقع في الحياة في السودان، وذلك نسبة لتحسن الخدمات الصحية، لكن هنالك فوارق كبيرة بينه وبين الدول المتقدمة وبعض الدول العربية. تحسن الوضع الاجتماعي، مما تظهر مؤشرات التنمية في مجال الخدمات والمياه والتعليم والصحة وخدمات الاتصالات.

يوصي الباحث بعدد من التوصيات، منها:

تفعيل ونشر الوعي لدى الأفراد والمؤسسات بضرورة الاهتمام بالعنصر البشري لتحقيق التنمية. التوفيق بين النمو السكاني والمقتضيات التنموية وذلك لعدم اختلال التوازن بينهم.

نشر الوعي عن الأضرار المترتبة عن عدم التوازن بين المتغيرات السكانية والمتغيرات الاقتصادية. تحقيق الأهداف المسطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لرفع مستويات التنمية في السودان وذلك من خلال تحسين الصحة والتعليم وتكافؤ الفرص بين الجنسين.

التنسيق والتعاون بين القطاعات العمومية والخاصة من أجل البلوغ لتحقيق ودفع العجلة التنموية. تخصيص ميزانية لقطاع الشباب لمتابعة التجهيزات الناقصة في هذا القطاع وتوفير فرص عمل ملائمة لهم.

ترسيخ مصطلح التنمية لدى الأفراد وذلك من أجل تحقيق مستوى معيشي لائق والحصول على الرفاهية الاجتماعية.

إجراء المزيد من البحوث في هذا المجال والعمل بما تخرج به هذه البحوث من توصيات.

## المصادر والمراجع

- (1) محمد اسامة كامل، دور الأمن في التنمية الاقتصادية والبشرية في قطاع غزة، جامعة الزعيم الازهري، كلية الدراسات العليا، 2015م.
- (2) وليد خصام، العلاقة بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية والنمو السكاني بالجزائر بين النظري والواقع، دراسة تحليلية (1990-2010)، رسالة ماجستير، تخصص اجتماع وديموغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة، 2014م.
- (3) علي توبين، النمو الديموغرافي وأثره على التنمية الاقتصادية، حالة الجزائر من 1970م إلى 2002م، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004م
- (4) مسعود موسى، أثر النمو الديموغرافي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، دراسة تحليلية للجزائر في الفترة من (2000-2011م)
- (5) مصطفى الأسعد، التنمية ورسالة الجامعة في الألف الثالث، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2000، ص 11.
- (6) محى الدين صابر، من قضايا التنمية في المجتمع العربي ط1، المكتبة العصرية، بيروت، 1970، ص 141.
- (7) محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية: مفهوما-نظرياتها سياساتها، الدار الجامعية، 2004، الاسكندرية، ص15.
- (8) محمد محمود، الإمام، التنمية والتشغيل ورقة عمل مقدمة إلى منظمة العمل العربية، الدوحة: 2008، ص 4.
- (9) رمزي علي، سلامة، اقتصاديات التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1986، ص 112-125.
- (10) محمد علي الليثي، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 20.
- (11) أحمد بسيوني، وآخرون، التنمية الاقتصادية، مفاهيم نظريات، تطبيقات، ط1، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، القاهرة، 2012، ص 43-51.
- (12) رمزي علي سلامة، مرجع سبق ذكره، ص 114-115.
- (31) ميشيل تودارو، Michael.p.Todaro، طبعه انجليزية مترجمة للعربية، ردمك x-573-24-9960 التنمية الاقتصادية، Economic Development، ترجمة . محمود حسن حسنى ومحمود حامد دار المريخ، الرياض السعودية، 2006، ص 58
- (41) كامل بكري، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، بيروت، 1988، ص 70-82
- (15) على الزين، وآخرون، قضايا علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 1996، ص 160.
- (16) عمرو محى الدين، التخلف والتنمية دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1975، ص 210.
- (17) عمرو محى الدين، مرجع سبق ذكره، 237 - 238
- (18) على أحمد حشيش مرجع سابق، ص 34-37

- (19) يونس حمادي علي ،علم الديموغرافية ،دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن ،عمان 2010 ص207.
- (20) محمد ابراهيم صافين ،عدنان سلمان عطية جغرافية المدن و التخطيط الحضري ، مطبعة الروضة دمشق، 2005، ص75.
- (21) عبد الرزاق محمد البطحي ،عادل عبد الله الخطاب ،جغرافية الريف مطبعة جامعة بغداد ، 982 ص99.
- (22) حبيب راضي طلفاح ،محاضرة في الاستيطان الدين ،جامعة واسط ، كلية التربية قسم الجغرافية الدراسات العليا الاثني / 2013 / 15/4/ س 5/8
- (23) عبد الزراعة البطيحي ،عادل عبد الله خطاب ،جغرافية الدين ، نفس الصدر بعد علي الخفاف وعبد مخور الريحاني ،جغرافية السكان ،مطبعة جامعة البصرة :البصرة 1986 ، ص -309 307.
- (24) الحبيب مصدق جميل التعليم والتنمية الاقتصادية دار الرشيد للنشر ،بغداد 1981 ص 218.
- (25) عبد الرزاق البطيحي وعادل عبد الله ،الجغرافية الدين،مصدر سابق ص100.
- (26) المرجع نفسه ، ص102.
- (27) مكي محمد عزيز ورياض ابراهيم السعدي /جغرافية السكان ،مطبعة جامعة بغداد / 1984 ص 256-258.
- (28) عبد علي فاضل السعدي، ص 7.
- (29) عبد علي الخان وعبد مخمور الريحاني . العدد السابق صفحة 545/287.
- (30) مجلة الجمعية الجغرافية العراقية : المجلد الأول العدد 58 : السنة 2009 الصفحة 487/488.
- (31) عبد رزاق البطحي وعادل عبد الله نفس المصدر ص 104.
- (32) عبد الرزاق البطحي وعادل عبد الله مصدر سابق ص 105.
- (33) علي محمد رياض السعدي مصدر سابق ص 259.
- (34) محمد العواجي، السعودية تواجه تحديات صعبة في مواجهة البطالة، جدة، الثلاثاء، 24 مارس 2009.

## المصادر والمراجع:

- (1) مصطفى الأسعد، التنمية ورسالة الجامعة في الألف الثالث، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2000، ص11
- (2) محى الدين صابر، من قضايا التنمية في المجتمع العربيط1، المكتبة العصرية، بيروت، 1970، ص141
- (3) محمد عبد العزيز عجمية، محمد على الليثي، التنمية الاقتصادية: مفهوما-نظرياتها سياساتها، الدار الجامعية، 2004، الاسكندرية، ص15
- (4) محمد محمود، الامام، التنمية والتشغيل ورقه عمل مقدمة الى منظمة العمل العربية، الدوحة: 2008، ص4
- (5) رمزي على، سلامة، اقتصاديات التنمية، مؤسسة شياب الجامعة، الإسكندرية، 1986، ص112-125
- (6) محمد على الليثي، واخرون، مرجع سبق ذكره، ص20
- (7) أحمد بسوني، واخرون، التنمية الاقتصادية، مفاهيم نظريات، تطبيقات، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، القاهرة، 2012، ص.43-51
- (8) رمزي على سلامة، مرجع سبق ذكره، ص114-115،
- (9) ميشيل تودارد، Michael.p.Todaro، طبعه انجليزية مترجمة للعربية، ردمك K 9960-24-x-573، التنمية الاقتصادية، Economic Development، ترجمة . محمود حسن حسنى ومحمود حامد دارالمريخ، الرياض السعودية، 2006، ص58
- (10) كامل بكري، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، بيروت، 1988، ص70-82
- (11) على الزين، وآخرون، قضايا علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 1996، ص160
- (12) عمرو محالدين، التخلف والتنمية دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1975، ص210
- (13) عمرو محى الدين، مرجع سبق ذكره، ص237-238
- (14) على أحمد حشيش مرجع سابق، ص34-37
- (15) يونس حمادي علي، علم الديموغرافية، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، عمان 2010 ص207
- (16) محمد ابراهيم صافين، عدنان سلمان عطية جغرافية المدن والتخطيط الحضري، مطبعة الروضة دمشق، 2005، ص75
- (17) عبد الرزاق محمد البطيحي، عادل عبد الله الخطاب، جغرافية الريف مطبعة جامعة بغداد، 982 ص99
- (18) حبيب راضي طلفاح، محاضرة في الاسييطان الدين، جامعة واسط، كلية التربية قسم الجغرافية الدراسات العليا الاثنين / 2013/ 15/4/ س 5/8
- (19) عبد الرزاق البطيحي، عادل عبد الله خطاب، جغرافية الدين، نفس الصدر
- (20) بعد علي الخفاق وعبد مخور الريحاني، جغرافية السكان، مطبعة جامعة البصرة: البصرة 1986، ص307.309
- (21) الحبيب مصدق جميل التعليم والتنمية الاقتصادية دار الرشيد للنشر، بغداد 1981 ص218
- (22) عبد الرزاق البطيحي وعادل عبد الله، الجغرافية الدين، مصدر سابق ص100
- (23) عبد الرزاق البطيحي وعادل عبد الله مصدر سابق ص102

- (24) مكي محمد عزيز ورياض ابراهيم السعدي /جغرافية ال سكان ،مطبعة جامعة بغداد /1984 ص 256-258
- (25) عبد علي فاضل السعدي، ص 7.
- (26) عبد علي الخان وعبد مخمور الريحاني . العدد السابق صفحة 545/287
- (27) مجلة الجمعية الجغرافية العراقية : المجلد الاول العدد 58 : السنة 2009 الصفحة 488/487
- (28) عبد رزاق البطحي وعادل عبد الله نفس الصدر ص 104
- (29) عبد الرزاق البطحي وعادل عبد الله مصدر سابق ص105
- (30) علي محمد رياض السعدي مصدر سابق ص259
- (31) محمدالعواجي، السعودية تواجه تحديات صعبة في مواجهة البطالة، جدة، الثلاثاء، 24 مارس 2009.